

## آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي

## عن مستواه التوازني حالة الجزائر

د/ عبد الرزاق بن الزاوي

كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير - بسكرة-

**Résumé:**

L'objectif de ce papier est celui d'examiner si le mésalignement du taux de change pourrait être l'un des causes explicatives, de certain nombre d'effets négatifs sur la performance économique de l'Etat. L'Algérie, comme d'autres pays en développement connu le mésalignement du taux de change sous la forme d'écart du taux de change exprimés dans le début de l'évaluation du taux élevé du dinar, et dans le déclin deuxième phase de la valeur.

Alors, ce papier tente de répondre à la question suivante: Quelles sont les implications pour l'écart de taux de change réel de son niveau d'équilibre? Afin de faire la lumière sur le niveau de l'équilibre des taux de change réel en Algérie dans une tentative pour donner une image sur la pertinence du niveau de l'équilibre des taux de change réel a la politique de taux de change en Algérie.

**الملخص:**

يعبر الانحراف في سعر الصرف عن مستوياته التوازنية المرغوبة بحالتي التقييم المرتفع أو التخفيض للقيمة الحقيقية لسعر الصرف، الأمر الذي يؤدي لا محالة إلى جملة من الآثار السلبية على الأداء الاقتصادي للدولة. والجزائر كغيرها من الدول النامية عرف سعر الصرف فيها انحرافات عبر عنها في بداية الأمر بالتقييم المرتفع لسعر الدينار، وفي مرحلة ثانية بالانخفاض في قيمته. بناء على ما سبق، تحاول هذه الورقة الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي الآثار المترتبة عن انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني؟ وذلك بهدف إلقاء الضوء على مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر في محاولة لتقديم صورة حول مدى ملاءمة مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازني لسياسة الصرف المتبعة في الجزائر..

## مقدمة:

فرضت الاختلالات المهمة والملاحظة في أسعار الصرف بشكل جدي الاهتمام بموضوع تحديد مستوى مرجعي لتوازن سعر الصرف، ذلك أن فعالية هذا الأخير- سعر الصرف- كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية يرتبط ارتباطا كبيرا بمعرفة مستواه التوازني، و في ظل غياب هذه المرجعية، فإن مفاهيم الارتفاع أو الانخفاض لسعر عملة ما بالنسبة إلى أخرى ليس له أي معنى، الأمر الذي أدى بمعظم الدراسات في هذا المجال إلى البحث في المستوى المرجعي طويل الأجل للمتغيرات الأساسية التي تفسر مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازني، وفي حال تحديد هذا المستوى التوازني فإن تصحيح انحراف سعر الصرف الحقيقي عنه يعد من الأمور المتفق عليها بين الاقتصاديين المهتمين بقضايا الصرف الأجنبي باعتباره احد الشروط الأساسية لتحسين الأداء والاستقرار الاقتصادي، وعليه سننطلق في هذه الدراسة من التساؤل التالي: ما هي الآثار المترتبة عن انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني؟

وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال دراسة الآثار المترتبة عن المغالاة في تحديد سعر الصرف في مرحلة أولى، لتعرض في مرحلة ثانية إلى دراسة تخفيض العملة والآثار المترتبة عليه.

## 1- المغالاة في تحديد سعر الصرف

نقول عن عملة بأنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية، عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر الذي يتحدد عن طريق المضاربة. ولا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة<sup>أ</sup>. وتعتبر المغالاة في تحديد سعر الصرف عن مستوى أعلى من قيمته الحقيقية من المشاكل الخطيرة التي تميز اقتصاديات الدول

النامية، إذ أن المغالاة لا تؤدي فقط إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين وزيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين، بل ينتقل التأثير إلى الأداء الاقتصادي والنمو، فنذكر مثلا الأثر السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتخفيض معدل نمو الإنتاجية في الاقتصاد، وإضعاف مركز الدولة التنافسي الدولي، وإتباع سياسة نقدية بهدف الحفاظ على ثبات سعر الصرف، وتشويه أسعار السلع المحلية منسوبة إلى بعضها وإلى الأسعار العالمية.

ويمكن أن نوجز آثار ارتفاع قيمة العملة عن المستوى الحقيقي التوازني في العناصر التالية:

### 1-1- انخفاض معدلات نمو الإنتاجية في الاقتصاد:

لتقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية آثار سلبية على تنافسية قطاعات السلع التجارية التي تستطيع منافسة الواردات، حيث تتجه إلى تخفيض الإنتاج مبدئياً، فإذا استمرت المغالاة في سعر الصرف سوف تضطر إلى اتخاذ قرار بتوقف الإنتاج. ففي دراسة لـ (Shatz et Tarr 2000) على 24 دولة نامية، توصلت إلى أن الانحراف في سعر الصرف الحقيقي مرتبط بتباطؤ الإنتاجية خاصة في القطاع الزراعي، وتباطؤ معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومعدلات نمو الصادرات. وقد أكد (Edwards 1989) أنه كلما زاد الانحراف في سعر الصرف الحقيقي زاد التباطؤ في معدلات النمو.<sup>iii</sup>

ويوضح التاريخ الاقتصادي للدول النامية التي اتبعت إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات بعد الحرب العالمية الثانية أمثلة جيدة للآثار السلبية لتقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها. فقد اتبعت كل من الأرجنتين والتشيلي والأوروغواي إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات وتقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها، كما اتبعت كل منهما معدلات متفاوتة بين القطاعات الاقتصادية لحماية الصناعة المحلية، وقد نتج عن هذه

السياسة في الدول الثلاث مع بداية السبعينات أزمات متكررة في ميزان المدفوعات و تباطؤ معدلات النمو في الإنتاجية و التصدير و خروج كميات كبيرة من رؤوس الأموال.

## 1-2- التأثير على الصادرات والواردات:

إن تقييم عملة ما بأعلى من قيمتها لا يعني بالضرورة التأثير سلبا على صادراتها، و لكن يحدث التأثير السلبي عندما يكون تقييم العملة بأعلى من قيمتها أعلى نسبيا مما لدى منافسيها فالتقييم المرتفع لسعر الصرف يؤدي إلى ضعف الحافز لإنتاج الصادرات وبدائل الاستيراد وذلك لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية خصوصا بالنسبة للسلع التي يمكن استيرادها بالسعر الرسمي<sup>iv</sup>. كما أن المغالاة في سعر الصرف تؤثر سلبا على محصلات العملة الأجنبية، ذلك أن جزءا هاما من تكاليف الإنتاج يتم سدادها بالعملة المحلية، بينما يتم الحصول على العملات الأجنبية جراء التصدير، فهذه المغالاة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة والاستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المغالاة في تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته يؤدي إلى تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، مما يزيد في تنافسيتها في السوق المحلي، فقد أشار ( Bouoiyour et Rey 2002 ) إلى أن الواردات تتأثر إيجابيا بانحراف سعر الصرف عن مستواه التوازني وتتأثر سلبا بسرعة هذا الانحراف.

ويشير ( Bouoiyour et Rey 2002 ) في دراسة قاما بها عن المغرب إلى أن الدرهم كان مقوما بأعلى من قيمته أمام عملات دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر بحلول نهاية التسعينات، وهو ما أدى إلى تخفيض تنافسية الصادرات المغربية في أسواق هذه الدول، وكان على السلطات المغربية الاتجاه إلى تخفيض قيمة عملتها، إلا أنها اتجهت إلى تركيز جهودها على الاندماج المالي وتقليل عبء الدين، ولم تتجه إلى تخفيض قيمة الدرهم إلا في أبريل 2001، حيث قامت بتخفيض قيمة الدرهم بمقدار 5%<sup>v</sup>.

## 1-3 - ضعف مركز الدولة التنافسي على الصعيد الدولي:

يرتبط هذا العنصر بالعنصر السابق ارتباطا وطيدا، فالمغالاة في تقييم العملة بأعلى من قيمتها يؤثر في سلوك المستهلك الذي سيعمل على الحصول على الواردات ذات الثمن الأرخص بدلا عن الصادرات ذات السعر الأعلى، مما يؤثر على ميزان المدفوعات ومعدل التبادل الدولي والأسعار محليا، وكذا الإيرادات الحكومية مما يؤثر على المركز التنافسي للدولة، كما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية ونشيت الموارد وهروب رأس المال والتأثير سلبا على الاستثمار وأسواق المال المحلية.

وفي هذه الظروف يمكن مواجهة حالة من عدم الثقة بوضع ميزان المدفوعات، فالضغوط المستمرة على الحساب الجاري غالبا ما يتم تخفيضها عن طريق القروض الخارجية و التسهيلات الائتمانية لتمويل الاستيراد مما يزيد من أعباء خدمة الدين ويؤدي في النهاية إلى عجز تسديد الالتزامات ما يزيد من الضغط على سعر الصرف.<sup>vi</sup>

## 1-4- التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الخوف من تقلبات العملة سيؤدي إلى زيادة درجة عدم التأكد بشأن ربحية الاستثمار الأجنبي، مما يزيد في درجة المخاطرة وهو ما يجعل المستثمرين الجدد لا يقدمون على الاستثمار في الدولة، إلا إذا شعروا بالأمان من خلال ضمانهم كون العائد من الاستثمار سيعطي المخاطرة الإضافية المترتبة على تقلبات سعر الصرف.

وتبدو نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية وكأنها ايجابية لصالح العديد من الاستثمارات فيما كان يمكن أن تظهر عكس ذلك بدون التغطية الناجمة عن التقييم المرتفع لسعر الصرف، فمن جانب الطلب الذي يشكل أساس دراسات الجدوى الاقتصادية تشكل القوة الشرائية المرتفعة والمضمونة بسعر صرف مرتفع إزاء العالم الخارجي طلبا فعلا اكبر من حقيقته يشجع العديد من الاستثمارات التي لم تتبلور ظروفها الموضوعية بشكل كاف

من الاستمرار والانتشار، أي أن فعالية الطلب على هذه الاستثمارات لم يكن بالضرورة وليد كفاءة هذه الاستثمارات وإنما يرجع بشكل رئيس لفعالية الطلب المدعوم بارتفاع القوة الشرائية للعملة. أما من ناحية العرض فإن المغالاة في سعر الصرف والمضمون بموارد العملات الصعبة في حالة توفرها يجعل الاستثمارات الرأسمالية والوسيطه تبدو متوفرة ببسر وبأسعار تبدو وكأنها اقتصادية.

### 1-5- التأثير على الإنتاج الزراعي:

تؤدي ظاهرة التقييم المرتفع لسعر الصرف للعملات إلى الأضرار بالزراعة و ذلك من خلال التأثير على الحوافز الزراعية والنتاج الزراعي خصوصا إذا تخلت الحكومة عن سياسة دعم الأسعار الزراعية، ومن ناحية أخرى فإن المغالاة في سعر الصرف الرسمي يحفز على الهجرة من الريف إلى المدينة ويزيد من الطلب على المواد الغذائية المستوردة فيزيد من الضغط على ميزان المدفوعات، ناهيك عن الآثار الاجتماعية نتيجة التغيرات الديمغرافية لسكان المدن.<sup>vii</sup>

### 1-6- ظهور سوق موازية:

يرافق التقييم المرتفع لسعر الصرف للعملات ظهور سوق موازية (غير رسمية) أكثر ارتفاعا من الأسعار الرسمية وسيجد من تتوفر لديه كمية من العملات الأجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق السوداء بدلا من بيعها إلى البنك المركزي مما يضطر المستوردين إلى دفع أسعار أعلى بالعملة المحلية للحصول على العملة الأجنبية التي لا يستطيعون الحصول عليها بسبب عدم قدرة البنك المركزي أو رغبته لتلبية طلبات الاستيراد فتؤدي السوق الموازية إلى انخفاض فعلي في سعر الصرف رغم بقاء سعر الصرف المعلن على حاله.

## 1-7- تفاقم أعباء الدين العام الداخلي:

إذ أن التقييم المرتفع لسعر الصرف يمثل التزامات مالية على الدولة سدادها أو أدائها كشرط رئيس لاستعادة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي، فالكتلة النقدية الموجودة في التداول و التي تمثل ديناً داخلياً على الدولة المقيمة وحدتها بسعر صرف مرتفع تجاه العالم الخارجي لا يمكن أن تنخفض كميتها إلى المستوى الذي يعيد التوازن بين السعر الرسمي و السعر الحقيقي، إلا بقيام الدولة بسداد قيمة التزاماتها بالنقد الأجنبي و هذا يتطلب مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية، أي أن سعر الصرف الرسمي المنفصم عن حقيقته يضاعف من أعباء الدين العام الداخلي.

## 2- التخفيض في قيمة العملة

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من اختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة، بغرض تسوية هذه الاختلالات. وتتمثل هذه السياسة في قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج أي ارتفاع سعر الصرف<sup>viii</sup>. بهدف إعادة التوازن في ميزان المدفوعات والتخفيض من الآثار المرتبطة أساساً بأهمية المبادلات الخارجية، وكذا الهيكل الاقتصادي للبلاد المعني، فالدول التي تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية يعني أنه أصبح بالإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق وفي إطار اتفاقيات بريتون رودز فإن تغير وإعادة النظر في قيمة العملة كان يعتبر إجراء عادياً لكنه استثنائي لا يمكن اتخاذه في حالة العجز الأساسي في المدفوعات<sup>ix</sup>، إلا أن هذه السياسة قد تعود بنتائج عكسية لما سطرت له، فمن بين الآثار السلبية لسياسة التخفيض نجد:

## 2-1- الآثار الداخلية:

تخفيض قيمة النقد يؤدي من جهة إلى زيادة في الدخل إلى أثر الاستخدام غير الكامل للموارد، و من جهة أخرى، إلى نقص في الدخل يعود إلى ما يسمى بـ "أثر حدي التبادل". تغير رصيد الميزان التجاري يرتبط إذن بهذين الأثرين، كما يرتبط أيضا بالميل الحدي لامتناسص الدخل.

## أ - أثر الاستخدام غير الكامل للموارد:

زيادة الصادرات المتوقعة من أثر تخفيض قيمة النقد يجب أن تقضي إلى ارتفاع في الدخل القومي وذلك طبقا لنظرية مضاعف التجارة الخارجية، إلا أن هذا الارتفاع لا يمكن أن ينشأ عنه تدفق حقيقي إلا إذا كان هناك استخدام غير كامل لعناصر الإنتاج، ولكي يتحسن رصيد الميزان التجاري يجب أن يكون الميل الحدي للامتصاص أقل من الواحد<sup>x</sup>. وفي حال لم يكن الأمر كذلك، أي أن الميل الحدي للامتصاص أكبر من الواحد و بقي مضاعف التجارة الخارجية إيجابيا، فإن تخفيض قيمة النقد يسمح بزيادة استخدام عناصر الإنتاج وزيادة الدخل القومي على حد سواء، وينذر بزيادة العجز الخارجي.

## ب - الأثر الناجم عن حدي التبادل:

من بين آثار تخفيض قيمة النقد تدهور حدي التبادل، الأمر الذي يؤدي إلى تدني الدخل القومي ويشكل أثرا إيجابيا على الميزان التجاري إذا كان الميل الحدي للامتصاص أكبر من الواحد، أي أن أثر حدي التبادل سيحسن الميزان التجاري. وفي حال العكس سيكون التدهور.



## 2-2- الآثار الخارجية:

بالإضافة إلى الآثار الداخلية المحتملة، توجد جملة من الآثار الخارجية يمكن إدراجها

فيما يلي:<sup>xi</sup>

## أ- خفض قيمة العملة ومشكلة الأجور:

يترتب عن تخفيض قيمة العملة زيادة متناسبة في التكاليف، ذلك أن بعض مدخلات الإنتاج من مكونات أجنبية يتم استيرادها بأسعار مرتفعة نسبياً، وفي ذات الوقت نجد أن جزءاً كبيراً من تكاليف الإنتاج يحتوي على الأجور التي يمكن أن تتجه إلى الارتفاع مع خفض قيمة العملة.

## ب- خفض قيمة العملة وسوق الأصول المالية:

غالباً ما يكون العجز في الميزانية بسبب الانخفاض في قيمة العملة و تجاوز قيمة الواردات لقيمة الصادرات، الأمر الذي قد يولد تضخماً، قد يتسبب بدوره في ارتفاع أسعار السلع والخدمات. لذا- ومن أجل تحقيق المساواة في أسعار السلع المحلية و الأجنبية - فإن السلطات النقدية تعمل على تخفيض قيمة العملة الوطنية، والبلد الذي يخفض قيمة عملته سوف تميل صادراته إلى الزيادة و وارداته إلى الانخفاض، مما يؤدي إلى زيادة حقيقية في الأصول أو العوائد المتوقعة بالعملة الأجنبية، هذه الزيادة في قيمة الأصول والعوائد المقومة بالعملة الأجنبية سوف يتولد عنها ضغوط تضخمية تصحب عملية الخفض الحقيقي لقيمة العملة المحلية.

## ج- الديون الخارجية للشركات المحلية:

قد تكون الشركات المحلية أبرمت عقود قروض أجنبية قبل اتخاذ قرار خفض قيمة العملة المحلية. هذا الخفض في قيمة العملة المحلية يمكن أن يؤدي إلى صعوبات لهذه الشركات في خدمة الدين، الأمر الذي يحد من تدفق القروض الأجنبية إلى هذه الشركات،

فيمكن أن يتولد نتيجة لهذا زيادة حالات الإفلاس و زيادة الطاقة العاطلة وعدم الانتفاع من عنصر العمل.

### 3- نتائج انحراف سعر الصرف عن مستواه التوازني في الجزائر

على إثر الاستقلال، كانت الجزائر بحاجة إلى تنمية اقتصادية اعتمدت فيها على إستراتيجية التصنيع التي تحتاج إلى الحفاظ على قيمة الدينار مرتفعة لكي تسمح لقطاع التصنيع بأن تكون إيراداته الأساسية ذات تكلفة أقل<sup>xii</sup>. حيث كانت السلطات النقدية تقوم الدينار بأكثر من قيمته الحقيقية، فكان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة كما أن طبيعة المنهج الاقتصادي المتبع حينذاك كان عبارة عن اقتصاد اشتراكي مخطط، وبالتالي فإن سعر الصرف تحدد السلطات وليس عوامل العرض والطلب (قوى السوق).

ونتيجة للتقييم المرتفع لسعر الدينار ظهرت بعض الاختلالات في الاقتصاد الوطني لعل من أبرزها:

### 3-1- ظهور السوق الموازي:

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المعموم أو المرن، وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية وفي إطار أهداف التنمية، فكان من نتيجة هذا التحليل تحديد سعر الصرف في أطر غير واقعية بالنسبة للنظرية الاقتصادية.

فقد شاع انتشار سوق الصرف الموازي في الجزائر مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري في بداية الثمانينات، كما أدى انفتاح السوق الجزائرية على الأسواق الخارجية إلى تعرف المواطن الجزائري على طبيعة المجتمعات الأوروبية، مما حرض الفرد الجزائري على إلزامية الحصول على المنتجات التي لا توجد في الجزائر بشتى الطرق،

ونظرا لان الحصول على مثل هذه المنتجات يتطلب تحويلا لسعر الصرف، فقد تزايد الطلب عليه باطراد مما أدى إلى توسع السوق الموازية للصرف.<sup>xiii</sup>

ويعتمد حجم السوق الموازية للصرف على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف، ويتضح هذا جليا من خلال مراحل تطور الدينار الجزائري، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والسوق الموازي

السنة	1991	1994	1996	1997	1999	2000	2001
السعر الرسمي	17,7	36	54,7	57,6	66,6	75,3	77,3
السعر الموازي	32	55	85	90	100	100	90
الفرق	14,3	19	30,3	32,4	33,4	24,7	12,7

المصدر: بلعزوز بن علي، بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 217.

وبعد عزم الجزائر على الانتقال إلى اقتصاد السوق تطلب الأمر جملة من الإجراءات من بينها رفع الدعم و تحرير الأسعار بالإضافة إلى فتح الأبواب أمام المستثمرين الخواص، وإذا سعت الحكومة الجزائرية أن تكون هذه الأمور في صالح الاقتصاد فما عليها سوى توفير الظروف المواتية لممارسة النشاطات الاقتصادية في ظل تنافسية شفافة، وهذا يقتضي بالضرورة القضاء أو التخفيف من حدة ظاهرة الاقتصاد الموازي.

## 3-2- اختلال ميزان المدفوعات:

اختلفت وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر باختلاف وضعية الانحراف في سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني، سواء بالرفع في قيمة الدينار أو الخفض، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى وضعية ميزان المدفوعات في مختلف مراحل الانحراف:

أ- فترة التقييم المرتفع:

عرف ميزان المدفوعات الجزائري عجزا مزمنا ومتواصلًا خلال سنوات السبعينات، حيث كان هذا العجز ناتجا عن سياسة التصنيع المطبقة آنذاك وما تطلبت من رفع في قيمة الدينار، والتي استوجبت استيراد كميات كبيرة من السلع، فقد استلزم عدم الاكتفاء الذاتي للجهاز الإنتاجي المحلي استيراد سلع فلاحية و صناعية من أجل إشباع رغبات المواطنين، كما أنه وجهه السلع الوسطية والتجهيز إلى المساهمة في تمويل و تدعيم المصانع المتواجدة في ذلك الوقت والداخلة في إطار سياسة الصناعات المصنعة،

## الجدول رقم (2): مؤشر حركة رؤوس الأموال

الوحدة: \$10<sup>9</sup>

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
مؤشر حركة رؤوس الأموال	-0,9	-0,4	-0,5	0,0	0,8	-0,4	1,2

Source: CD ROM, WDI de la banque mondiale 1999 et banque d'Algérie, 1999.

نشير هنا إلى أن رصيد ميزان رؤوس الأموال السلبي مغذى من قبل:

- صادرات هامة تمكن من تسديد الديون.
- واردات مقلصة ناتجة عن الاقتراض في أسواق رؤوس الأموال الدولية.
- وبعبارة أخرى، فقلة رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة للجزائر، وسداد الديون هما مصدر عجز ميزان المدفوعات، يضاف إليه تطور معدل خدمة الدين، الذي يعد مؤشرا مهما

لقياس مدى ضغط أعباء الديون على حصيللة الصادرات وتحديد مدى القدرة على الاستيراد، فقد اتجه هذا المعدل إلى التسارع بشكل خطير حيث قفز من 9,4% سنة 1975 إلى 27% سنة 1980، ليصل إلى 56,7%، وهو معدل خطير إذا ما قورن بالمستوى المطلوب ( $\geq 30\%$ )، ويكفي أن نشير إلى أن نسبة 75% من صادراتنا تخصص لخدمة الديون.<sup>xiv</sup>

الجدول الموالي يعطينا توضيح للوضعية المالية للجزائر خلال الفترة (1971 - 1990).

الجدول رقم (3): الوضعية المالية للجزائر للفترة (1971 - 1990)

بيان	1971	1974	1980	1984	1987	1990
احتياطي العملات	0	0,564	1,341	-0,33	0,352	0,84
مخزون الديون الخارجية	1,261	3,37	13,36	15,94	26,70	26,59
رصيد الميزان الجاري	-0,4	0,253	0,2	-0,1	0,2	1,4
سعر الصرف	4,94	4,18	3,84	4,98	4,850	8,958

Source: CD ROM, WDI de la banque mondiale .

Banque d'Algérie

وما تجدر الإشارة إليه، أن انخفاض الاحتياطيات الدولية في اتجاه معاكس لخدمة الديون التي تتجه نحو الارتفاع، الشيء الذي يضعف حركة رؤوس الأموال إلى الجزائر، مما يحول دون تمكن هذه الأخيرة من إنعاش الاقتصاد الوطني، ونظرا لاحتياجات الجزائر إلى رؤوس الأموال الأجنبية يتوجب عليها اللجوء إلى السوق المالي الدولي، وبعبارة أخرى الاستدانة لدفع الديون.

## ب- مرحلة التخفيض في قيمة الدينار:

أمام أزمة اختلال ميزان المدفوعات أو البحث عن التوازنات الخارجية، قامت السلطات باتخاذ إجراءات عديدة لتعميق الإصلاحات الاقتصادية في بداية 1994 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي من خلال خفض خدمة الدين وتحسين وضعية ميزان المدفوعات والبحث عن التوازنات الخارجية مما أجبر السلطات العمومية على خفض قيمة الدينار بنسبة 7,3 % في مارس 1994 ونسبة 40,17 % في أفريل من نفس السنة.<sup>xv</sup>

أما في سنة 2000 فقد تواصل فيها ارتفاع المحروقات ليعرف ميزان المدفوعات تحسنا خلال الفترة (2004 - 2005) بزيادة 95%، فاننتقل من 11.12 مليار دولار إلى 21.72 مليار دولار من 2004 إلى 2005 على التوالي حسب تقرير بنك جزائر . وقد بلغت صادرات المحروقات 45.49 مليار دولار في عام 2005 بالمقارنة مع 31.55 مليار دولار في 2004 وبلغت الصادرات الأخرى 790 مليون دولار في 2005 بالمقارنة مع 670 مليون دولار في سنة 2004.

كما عرفت سنة 2006 الفائض المسجل في ميزان المدفوعات الخارجية الجارية على قابلية استمرار ميزان المدفوعات في المدى المتوسط ، وخلال السداسي الأول لسنة 2007 سجلت الجزائر فائضا تجاريا بقيمة 14.5 مليار دولار،

## خاتمة:

خلال تطبيق الجزائر لمنهجين اقتصاديين متعارضين، عرف سعر الصرف الحقيقي انحرافا عن مستواه التوازني تمثل بداية في التقويم المرتفع ، خلال فترة التسيير الاشتراكي، ثم في مرحلة ثانية تمثل في التقويم المنخفض تزامنا مع الاتجاه نحو الاقتصاد الحر، ولم يخل هذا الانحراف بنوعيه من آثار سلبية على مسيرة النمو تمثلت أساسا في عرقلة المخططات التنموية، وظهور عجز مزمن في ميزان المدفوعات، بمعدلات مديونية مرتفعة. وعلى ضوء ما سبق المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

- توجيه السياسات الاقتصادية تجاه استقرار سعر الصرف الحقيقي حول مستوى حقيقي توازني يشجع النمو، والعمل على مراجعة القوانين الخاصة بسوق الصرف بما يتلاءم مع التطورات الجديدة في المحيط الدولي ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- العمل على نشر الوعي بين أفراد المجتمع للالتزام بسياسات سعر الصرف المعتمدة من السلطات الوصية، لتحسين فاعلية هذه السياسات ويرفع درجة مصداقيتها لدى المتعاملين الاقتصاديين.
- إعطاء نوع من الحرية للبنوك التجارية في تسيير الفائض من العملات الأجنبية من أجل توفير نوع من التوازن في سوق الصرف.
- العمل على الوصول إلى قابلية تحويل الدينار الجزائري خاصة فيما يخص الموارد غير المنظورة للقضاء على سوق الصرف الموازي و إعطاء نوع من المصداقية في أسعار الصرف المحددة في سوق الصرف ما بين البنوك.
- التأكيد على تنويع مصادر الثروة من خلال تشجيع قطاع التصدير خارج المحروقات لتأمين الاقتصاد من الصدمات الخارجية والتبعية لموارد العملة الأجنبية المتأتية من

قطاع المحروقات في ظل ما يعرفه هذا القطاع من عدم استقرار بالإضافة إلى أن أسعاره تتحدد خارج سلطة الدول المصدرة له كما يجب تنويع البلدان المتعامل معها، والاستفادة من بروز دول صناعية جديدة يمكن أن تقدم امتيازات أفضل للاقتصاد الوطني.

الهوامش

<sup>i</sup> Pierre- Huibert, Breton et Armaond- Denis\_Shor **La dévaluation** , Edition Bouchene, 3<sup>ème</sup> édition, 1993, P 126.

David G .Tarr, **Exchange rate overvaluation and trade protection**, The world Bank, Febrory 2000,p3. <sup>ii</sup> Howord j. Shatz ,

<sup>iii</sup> Edwards, Sebastian and Miguel A, **Exchange Rate in emerging Economies :What we know ? Waht we Need to Know ?**, NBER, Working Paper, 7228, july 1999,on <http://www.nber.org/>.

<sup>iv</sup> نوزاد عبد الرحمان الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج، عمان، الأردن، 2007، ص 130.

<sup>v</sup> Jamal Bouoiyour, Velayoudom Marimoutou & Serge Rey, **TAUX DE CHANGE RÉEL D'ÉQUILIBRE ET POLITIQUE DE CHANGE AU MAROC :UNE APPROCHE NON PARAMÉTRIQUE**, Économie internationale n 97, 2004, pp 81-104.

<sup>vi</sup> نواز عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 131.

<sup>vii</sup> البنك المركزي العراقي، **انخفاض سعر صرف الدينار العراقي**

(**الأسباب. الآثار. المعالجات**)، دائرة الإحصاء والأبحاث، 1989، ص 183.

<sup>viii</sup> محمد أحمد السريبيتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 269.

**Les taux de change**, édition la découverte, <sup>ix</sup> Dominique Plihon, Paris, 1991, p 91.

وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، دار المنهل اللبناني، بيروت،

<sup>x</sup> 2001، ص 95.

<sup>xi</sup> محمد ناظم محمد حنفي، مرجع سابق، ص ص 437، 449.



<sup>xii</sup> Pierre Huibert , Breton et Armaond , Denis shor, **la dévaluation** ,  
édition Bouchemé , 3<sup>me</sup> édition 1993 , p 126.

<sup>xiii</sup> محمد بوزيان و الطاهر زياني، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر (دراسة  
مقارنة مع تونس والمغرب)، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية  
الثالثة، البلدية، الجزائر، 21- 22 ماي 2002، ص ص 13، 14.

<sup>xiv</sup> الوزارة المنتدبة للخزينة، فيفري 1993.

<sup>xv</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، 1990-  
2000، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 238.